الاسم والاسمية والإسماء في اللغة العربية

مقاربة نحوية عرفانية[1]

للدكتور توفيق قريرة
تقديم وتعليق: د. عبد العزيز احميد [2]

إن مسوغات التحديث في طرق قضايا اللغة العربية تبدأ بالتوقف عند مبررات المنخرطين في الفكر اللغوي القديم العازفين عن إيقاع النظريات الحديثة، والتي يمكن إجمالها في الآتي:

- ارتباط النظريات الحديثة باللغات الأوربية في الأصل، والاعتقاد باكتمال الفكر العربي القديم واستغنائه عن غيره.
- شح الزاد المعرفي بالنظريات الحديثة الذي يؤهل لاستثمار هذه النظريات بطريقة إيجابية.
- ندرة الترجمات المتخصصة في اللسانيات وفقدان الشروط والمقومات الخاصة بها.

لقد تفاعلت اللسانيات مع غيرها أخذا وعطاء،"وحين انخرط التفكير اللساني ضمن تيار علمي يركز على معالجة الذهن البشري للمعلومات العرفانية (mathématiques cognitives) استفادت من معطيات اللسانيات العرفانية التي نرى كثيرا من أطروحاتها في هذا الكتاب".[3]

وقد انصرف الباحث ابتداء من الصفحات الأولى لعرض الكلام عن الأسس النظرية التي تنبني عليها الدراسة والمفاهيم التي ترتكز عليها وتجد انتماءها في النحو العرفاني، "والعرفان هو القدرة التي للذهن على معالجة المعلومات (التفكير وتخزين المعلومات في الذاكرة واتخاذ القرارات وتنفيذ الأعمال) والتحكم في التصورات وتنظيم المدركات (...) بهذا المعنى تكون اللغة مرتبطة بالذهن في مستوى معالجته لمختلف الأنشطة البشرية، ولذلك فإنها تكون مندمجة مع القدرات الذهنية الأخرى للبشر(...)".

ويرى " لنقاكر" (langacker1997,229) أن النحو العرفاني يقف في موضوع صلة اللغة بالذهن موقفا وسطا بين موقفين: واحد منهما وقفه النحو التوليدي يقول إن اللغة برمتها تقع في أذهان الأفراد، وترى أن نحو لغة من اللغات هو وحدة منفصلة من التنظيم النفسي، والموقف المخالف لهذا هو موقف الأفلاطونية الصارمة، أو وجهة النظر التعاملية التي قالت إنه ليس للغة من تمثيل عرفاني أي كان. والموقف المتوسط بين هذين الموقفين، والذي يدعو إليه لنقاكر، يرى أنه لا يمكن التسليم بأن أي ذهن مفرد

---

[1] الاسم والاسمية والإسماء في اللغة العربية – مقاربة بحوية عرفانية للدكتور توفيق قريرة، الطبعة الأولى 2011، مكتبة قرطاج للنشر والتوزيع قرطاج، تونس-

2- أستاذ بشعبة اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب ظهر المهراز، فاس، المغرب.

3- الاسم والاسمية والإسماء في اللغة العربية – مقاربة نحوية عرفانية، ص: 11.

يحوي كل اللغة بل يحوي جزءا من المعرفة باللغة، ويشترك المتكلمون في الخصائص الموحدة للغة وهي التي تمكنهم من تفاهم متبادل، ويتم تثبيت تلك الخصائص بالتعامل المشترك بينهم (...)

من هذا المنطلق ينخرط النحو في البحث عن الحقيقة النفسية في الوصف اللغوي فهو نحو باطني internal grammar بمعنى أن نحو لغة من اللغات يتساوى مع بعض القدرات اللغوية (الذهنية والإدراكية والفزيائية)، وهي قدرات غير مستقلة بعضها عن بعض، ولا تمثل كيانا نفسيا مضبوط الحد، ولذلك يكون نحو لغة من اللغات محدَّدا بتلك المظاهر من التنظيم العرفاني التي يكمن فيها تجميع المتكلم للمواضعات اللغوية القائمة. فمن البديهي، والحالة تلك، أن يحدّ النحو على أنه "جرد مُبَنيَن من الوحدات اللغوية المتواضع عليها".[1]

- في إشكالية الموضوع:

البادي للنظر أن الظواهر المطروقة في الدراسة قديمة لكنها تخضع لتجريب منهجي ونظري حديث هو العرفان النحوي (اللسانيات المعرفية)ومن أهم معالمه:

- أن العرفان النحوي (أو اللسانيات المعرفية) يختلف في تصوره للغة عن التوليدية، وينعكس أثر هذا الاختلاف على طريقة التناول وعلى حدود المفاهيم.
- لا تناقض لدى العرفانيين بين اعتبار اللغة مكونا ذهنيا واعتبارها متجذرة في الواقع ومشتبكة معه تنقل تجاربه وتوصف وقائعه، "لأن التصورات والتمثلات واقعة في الأصل في أرضية التجربة المادية".[2]

ونظرا لإيمان رواد هذا المنهج بأهمية الواقع وعدم إمكانية فصل البنية اللغوية عنه، فقد انصرفوا إلى تأسيس اللسانيات على قواعد الاستعمال وأسسه، إنها "شكل من التحليل اللساني الذي لا يضع في حسابه فقط البنية اللغوية، بل يرى هذه البنية ناشئة من الاستعمال اللغوي الراهن ومن تفاعله"[3]، وهنا لا بد من استحضار مفهوم "السياق" الذي تنضبط به مسارات الاستعمال في محيطها الثقافي والاجتماعي، فعبر الاستعمال التفصيلي تلتقط التعميمات وتُبَنَّيَن، فتتحول الوقائع إلى بنى تصورات"[4].

- الطبيعة الرمزية للغة:

عرف الاتجاه الرمزي للغة منذ البداية مع تايلور (Taylor) بالخصوص، وتميّز بنقد التصور السوسوري لمفهوم الرمزية في اللغة الذي أضفى عليها طابعا من الصرامة مشترطا وجودها الدائم بين كل دال وكل مدلول بصورة انفرادية، منطلقين من اعتبار اللغة ذات طبيعة رمزية في كلّيتها، ويفسر لنغاكر (Langacker 87) ذلك بقوله:" تصوري

1- نفسه ص: 16 ، 17.
2 - نفسه، ص: 16.
3 - نفسه، ص: 17.
4 - نفسه، ص: 18.

للغة أنها رمزية في طبيعتها يمتد إلى ما بعد المعجم أي إلى النحو: فالبنى المورفولوجية والبنى التركيبية (الإعرابية) نفسها رمزية بشكل ملازم."[1] وبهذا نحن أمام تصور جديد لمفهوم الرمزية يعتبرها قائمة بين ثلاث بنى: البنية الفونولوجية والبنية الدلالية والبنية الرمزية الرابطة بينهما (ينظر الشكل المفسر بصفحة 20).

من نتائج هذا الفهم للرمزية إعادة ترتيب مستويات اللغة، "فليس في هذا النحو (مثلما هو الحال في الأنحاء عموما والتوليدي خصوصا) مكون وسيط بين البنية الفونولوجية والبنية الدلالية عادة ما يشغله المكون التركيبي.."[2]، ومن هذه النقطة بالذات يمكن إثارة مكونات التحليل في إطار هذه النظرية.

- **إشكالية مستويات التحليل:**

تذهب النظرية العرفانية اللسانية إلى الاعتقاد بصعوبة فك الارتباط بين مستويات التحليل واستقلال بعضها عن بعض، "هذا الضرب من الاستقلال لا تقبل به النظرية العرفانية وتطرح مكانه البديل الرمزي (symbolic alternative) الذي يعتبر المعجم والمورفولوجيا والتركيب مسترسلا (continuum) لا يمكن تقسيمه إلى مكونات (components) إلا اعتباطيا، فالبنى الرمزية تتكون من التحام البنية الدلالية بالفونولوجيا."[3]

- **المفاهيم الأساسية للنحو العرفاني:**

يمكن إجمال هذه المفاهيم فيما يلي:

1- الميدان العرفاني: ويسميه باحثون آخرون تسميات مختلفة فيسميه لايكوف Lakoff "النمط الذهني المؤمثل"،وسماه آخرون "صيغة" (frame) و "مشهد"،و"سكيمة" (schéma) و"خطاطة" (script). وهو ما يحكم كيفية تصور المحمولات الدلالية.

2- الصورة والصُّورية: (image - imagery)ومعناه أن "العبارات تختلف في معناها باختلاف طرق تبئيرها على الوضعية الواحدة، أي باختلاف الطرق التي نبنيها بها بواسطة صور متنوعة."[4].

1- نفسه، ص: 19.
2 - نفسه، ص: 22.
3 - نفسه، ص: 32.
4- نفسه، ص: 29.

3- المسار والمَعْلَم: والمسار شيء متصل بالنشاط الفزيائي، والكيان الذي يمثله ينبغي أن يتحرك داخل مسار فضائي، غير أن ذلك لا يعني قصر المسار على الحركات، بل يشمل المفهوم كل العلاقات بما فيها تلك التي لا تنم عن حركة، فالمسار هو الطرف المقابل للمَعْلَم الذي يكون النقطة المرجعية".[1]

وبعد هذا التقديم الخاص بالمبادئ والمفاهيم التي تقوم عليها النظرية اللسانية المعرفية، يجئ الفصل الأول مصدرا بمقدمة خصصت للنظر في طريقة تحديد أقسام الكلام عند العرب والمعايير التي حكموها في تحقيق ذلك، وأهم النقط المثارة في هذا السياق:

- أن الدلالة مقياس حاسم في التمييز بين الاسم والفعل والحرف.
- اعتماد مبدإ الشروط الضرورية والكافية.
- نقد معايير النحاة العرب الموصوفة بأنها ذات خلفية منطقية يونانية أرسطية، تمهيدا لتحكيم معايير مخالفة تنتمي لتربة لسانية معرفية.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذا المبحث، وفي سياق المقارنة بين طبيعة الوضع في كل من الاسم والفعل من جهة والحرف من جهة أخرى، أنه "إذا كانت الكلمة هي اللفظ المفرد الموضوع" وأن "المقصود من حدود هذه الألفاظ أن يذكر ما هو مدلول له باعتبار وضعه" فإن الوضع الذي في دلالة الحرف ليس هو الوضع الذي في دلالة الاسم والفعل، إذ الوضع فيهما وضع أول كما يقول النحاة، والوضع في الحرف وضع عقلي، لأنه مرتبط بالعقد والتركيب."[2]

وتجاوزا لمفهومي الدلالة الذاتية والدلالة الغيرية يقترح الباحث مفهوم "المسترسل" من منظور النحو العرفاني الذي يفضي إلى تجاوز القسمة الصارمة القائمة على ما يفيد ذاتيا وما يفيد غيريا، انطلاقا من إيمان قائم على أن "المعنى يبنى ولا يعطى سلفا (...) وأن السلوك الإعرابي لقسم من الأقسام لا يُتحدَّد سلفا (...) بل يُبنى مباشرة".[3]

إن وجود الدلالة وتحققها ذو "علاقة بالتمثيلات الذهنية المترابطة فيما بينها والتي يستدعي التلفظ بواحد منها تنشيط عناصر تنتمي إلى نفس دائرته التصورية، وهذا التداعي أو التنشيط المتزامن هو شأن عام لجميع الألفاظ مثلما بينت ذلك الدراسات الحديثة ضمن ما يسمى بالمدخل المعجمي إلى إنتاج الكلام."[4]

وبعد نقاش دقيق لمفهوم الزمن وتلازمه مع الحدث، واعتبار الزمن السمة الأساسية الفارقة بين الاسم والفعل ومناقشة الفرق بين الزمن النحوي والزمن المنطقي والإشكاليات المحيطة بقسمة النحاة لزمن الفعل، "ولقد حاول النحاة العرب تمحيض مفهوم الزمن للغة عندما اهتدوا إلى مفهوم زمن التلفظ أو الإخبار، وجعلوه المغلَم الأساسي الذي يتحدد بالنسبة إليه زمن الحدث، لكن هذا الزمن يظل بدوره مرتبطا بالزمن

1- نفسه، ص: 31.
2 - نفسه، ص: 43.
3 - نفسه،ص: 44.
4 - نفسه، ص: 46.

لطبيعي أو الفزيائي، فالتلفظ حركة واقعة في "آن منطقي" على حد عبارة البطليوسي أعلاه".[1]

- العلامات (أو الخصائص) ودورها في تحرير الكلمة:

ويرد تعريف الخصائص بأنها "لفظة تطلق على جملة من العلامات والمقولات والقرائن التي يختص بها سلوك قسم من الكلم الثلاثة دون آخر (...) وليست العلامات من الأمور الذاتية التي لا يمكن أن يتصور الشيء من دون تحققها، وهذه هي السمة بين الحد والعلامة."[2] وأهم فرق بين الحد والعلامة " من جهة أخرى يتمثل في أن الحدود تعين الهوية الذاتية للكلمة وبالتالي تنظر إلى دلالتها الإفرادية، في حين تتعلق العلامات بالمظهر التركيبي للكلمات، فخصيصة الإعراب"[3]، وينتهي الباحث ومن منظور لساني معرفي إلى أن ضبط أقسام الكلم يقوم "على أساس إدراكي موسوعي، أي على أساس تناسب بين تصورنا للغة على أنها إمكانات تسمح أو لا تسمح ببناء المتكلم لوضعياته وفق ما يكون اكتسبه من تجارب من محيطه الثقافي الواسع أو الضيق."[4]

- مقولتا الأصل والفرع ودورهما في التحرير:

وتحتل المقياس الثالث في التصنيف الكلامي، "فإن التقسيم الثلاثي يضم تقسيما مراتبيا (في رأي بعض النحاة) كذلك لسموها مقارنة بالفعل، والحرف ما لقب بذلك إلا لأنه ساقة الكلام، ولهذا التوزيع التدريجي لأقسام الكلام تبعاته في مستوى ثبات الكلم في بابها أو عدم ثباتها (...) وما من شك في أن فكرة الانجذاب هذه التي يتحدث عنها النحاة تضمر أن الأسماء والأفعال خاصة ليست مرتبة ترتيبا واحدا، بل منها ما هو في المركز، ومنها ما هو في المحيط واقع قريبا من القسم الذي يحد به إن كان اسما أو فعلا أو حرفا."[5]

- من التصنيف بطريقة الشروط الضرورة والكافية إلى التصنيف بالطراز أو السكيمة:

في الفصل الثاني من الدراسة انتقل الباحث إلى الحديث عن أقسام الكلام من منظور النحو العرفاني موظفا أهم المبادئ المنهجية التي تنتمي لهذا النحو ومنها مبدأ "الطراز" و"السكيمة"، وهكذا فإن لنقاكر يرى "أن التصنيف بالطراز يبدو مختلفا بعض الاختلاف عن التصنيف بالسكيمة، فالطراز هو مثال نمطي من صنف، وعلى بقية عناصر ذلك

1 - نفسه، ص: 52.
2 - نفسه، ص: 53.
3 - نفسه، ص: 54.
4 - نفسه، ص: 58.
5- نفسه، ص: 67.

الصنف أن [تقحم] في تشابه معه على أساس من تشابهها المُدرَك بالطراز، وتوجد في العضوية درجات مؤسسة على نسبة التشابه. لكن السكيمة هي في المقابل سوم مجرد يكون مطابقا في كلّيته مع أعضاء الصنف الذي يُحدّده (وبالتالي فإن العضوية ليست مسألة درجات)، إنها بنية مدمجة تتضمن جملة أعضائها التي لا تعدو أن تكون متصوَّرات خصوصية ودقيقة تجسم بألوان مختلفة شكلا تصوريا عاما (السكيمة) تنتمي إليه".[1] ويضرب لذلك أمثلة من عوالم الإنسان والحيوان والطبيعة، وكل ذلك بالتركيز على نسج العلاقة بين النموذج والاستعمال حتى إنه ليحق للمتكلمين أن يستخرجوا "تلك الخصائص ليدمجوا المشترك الذي يدركونه في أعداد كبيرة من الوحدات المخصصة والمدمجة، وأن تلك الخصائص تصنع بالتالي إحالة حقيقية (ولو أنها تصويرية) لعموم الموجودات المنسَّقة في منظومة واحدة والتي وُسمت بالنسبة إليها".[2] وتأسيسا على هذا يقترح لنقاكر ما يترجمه الباحث بالمنوال ذي الأساس الاستعمالي غير المختزل (nonreductive usage-based model) "ويرى أن المقولة الوطيدة بما أنها جزء من معرفة المتكلم بالمواضعة اللغوية، فإنه ينبغي أن تهتم بالطريقة التي يدرك بها المتكلم الأصناف إدراكا يراعي الطبيعة المواضعية للغة وكونها في تفاعل مع القدرات الذهنية التي لديه والسياقات الثقافية التي تستخدم فيها تلك اللغة."[3] وخلاصة البحث في هذا المضمار" أن الأسماء والأفعال ترد إلى متصوّر مجرد وعام أو سكيمة هي الكيانات (entities) وأنها قابلة لأن تنقسم إلى علاقات زمانية تجنبها الأفعال، وطرازها الأعمال، وعلاقات لا زمانية تجنب علاقات لا تتزامن في الزمان أي أنها لا تدرك، بشكل متسلسل، مثلما تدرك الأفعال، بل بشكل تراكمي (جشطلت مفرد). ويتبع إدراك كل نوع من النوعين ضرب من المسح: في الأول يكون المسح متسلسلا sequential scaning وفي الثاني يكون المسح موجزا summary scanning."[4] لكن لا بد من إبداء ملاحظة بين يدي هذا القسم من الدراسة، فلا تشمل المعالجة كل أقسام الكلم، "بل هو اقتصر فقط على جزء منها يقبل التعريف المفهومي على أسس طرازية وسكيمية."[5] وبناء على ذلك فإن تطبيق تطبيق مفاهيم العرفان اللساني على أقسام الكلام العربي سيقتصر على ما "يتلاءم وطبيعة أقسام الكلام العربي القابلة لأن تتعرف تعريفا مفهوميا وليست جميعها كذلك."[6]

ويعتبر الباب الثالث من الدراسة أهم محور فيها لأنه شكل مناسبة لإعادة صياغة أقسام الكلام العربي بمراعاة المعطيات العرفانية السابقة المنهجية والمفهوومية، وهي ذات بعد كوني شمولي لا يختص بلغة بعينها حسب أهم رواد هذا الاتجاه وهو لنقاكر ، لكن الكونية من هذا المنظور لا تلتمس في التحققات العينية للأشياء كأقسام الكلام مثلا،

1- نفسه، ص: 79.
2 - نفسه، ص: 79.
3 - نفسه، ص: 79.
4 - نفسه ، ص: 99.
5 - نفسه، ص: 95.
6 - نفسه، ص: 100.

"بل في وجود منطلقات إدراكية وتصورية عامة يمكن أن يتأسس عليها ذلك الوجود للأقسام من عدمه."[1] وبناء عل ما تقدم يمكن إجمال النتائج التي توصل اليها الباحث بعد تطبيق المفاهيم المنهجية بشروطها ومقتضياتها المنصوص عليها فيما تقدم وفق ما يلي:

- أن بعض ما كان يدرج ضمن قسم الاسم لدى النحاة العرب "سيخرج من بابه وهو الظروف لأنها لا تجنب أشياء بل علاقات."
- إمكانية التمييز بين ضربين من العلاقات: زمانية تحددها الأفعال، ولا زمانية تحددها المصادر والظروف وأغلب حروف الجر وبعض حروف العطف.
- إن ما يسمى الأسماء الصفات في النحو العربي ستعامل على أنها "علاقات صارت أسماء ولذلك سنتناولها ضمن باب الإسماء nominalization.
- ستراعي هذه الطريقة "مبدأ الاسترسال والتدرج المذكورة سابقا، فلن يكون لمفهوم القسم،بالتالي، ذلك الحصر الدقيق بحكم أن الكلام واقع في مسترسل يلغي فيه الفصل بين النحوي والمعجمي (الصفات مثلا)، على ما تؤكده هذه النظرية وعلى ما بيناه".

وكل النتائج المتقدمة هي ما تولى الباب الثالث مناقشته معززا بالتطبيقات والرسوم الموضحة، وهو ما يمثل عصارة الدراسة برمتها حيث شكل فرصة لبيان امكانيات النظرية المعرفية اللسانية في فهم نظام اللغة الطبيعية باعتبارها مكونا لا يمكن فصله عن محيطه بأبعاده المختلفة، ومدى نجاعة مفاهيمها المنهجية في بلورة إمكانات تحليلية تتجاوز النظريات التي تنطلق من تصور مغلوط لمفهوم اللغة أصلا وقطعها عن محيطها الذي تحي به وله رغم أنها لا تمثل إلا جزءا من المعرفة الإنسانية العامة.

والدراسة إضافة نوعية للمكتبة اللسانية سلكت مسلك التجديد في النظر لقضايا اللغة انطلاقا من منظور مقارني يستهدف تقويم الاجتهاد التراثي في المجال ويستثمر إمكانياته ضمنيا ويرسي معالم طريقة مغايرة في الفهم والتحليل، لا يغني هذا التقديم المركز للدراسة فتيلا عن الاطلاع عليها برمتها والإفادة من كل ما تضمنته من المرافقات التعبيرية والرمزية التي تمد القارئ بأسس الفهم والاستيعاب الضرورية.

1 - نفسه، ص: 99.